الشركات التجارية: تكوينها، اصنافها وادارتها

تُعدّ الشركات التجارية من أهم الأطر القانونية لممارسة النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، لما توفره من تنظيم قانوني يسمح بتجميع رؤوس الأموال، وتقسيم المخاطر، وضمان استمرارية المشروع الاقتصادي. وقد أولى المشرّع اهتمامًا خاصًا بتنظيم الشركات التجارية من حيث تكوينها، وأنواعها، وأساليب إدارتها، لما لذلك من أثر مباشر على استقرار المعاملات وتحقيق التنمية الاقتصادية (بن عيسى، 2018).

مفهوم الشركات التجارية

-تعريف الشركة التجارية

تُعرَّف الشركة التجارية بأنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر، أو شخص واحد في الحالات التي يجيزها القانون، بالمساهمة في مشروع مالي يهدف إلى تحقيق الربح، وذلك من خلال تقديم حصص مالية أو عينية أو عمل، مع اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا المشروع (السنهوري، 2006).

ويستفاد من هذا التعريف أن الشركة التجارية تقوم على عناصر أساسية، تتمثل في تعدد الشركاء، وتقديم الحصص، واقتسام الأرباح والخسائر، ووجود نية المشاركة، وهي عناصر تميزها عن غيرها من الأشكال القانونية الأخرى (عبد الباقي، 2015).

-الطبيعة القانونية للشركة التجارية

تتمتع الشركة التجارية بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الشركاء، مما يمنحها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية لمباشرة الحقوق وتحمل الالتزامات. وتُعد هذه الاستقلالية من أهم خصائص الشركة التجارية، إذ تضمن استمراريتها وحماية مصالح المتعاملين معها (الزرقاني، 2017).

تكوين الشركات التجارية

يمر إنشاء الشركة التجارية بمجموعة من المراحل القانونية المتتابعة التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على وجودها وضمان استقرار المعاملات. وقد حرص المشرّع على تنظيم هذه المراحل بدقة حمايةً لمصالح الشركاء والغير المتعامل مع الشركة (السنهوري، 2006).

-الآثار القانونية لتكوين الشركة التجارية

يترتب على تكوين الشركة التجارية واكتسابها الشخصية المعنوية عدة آثار قانونية مهمة، من أبرزها استقلال ذمتها المالية عن ذمم الشركاء، واكتسابها الأهلية القانونية لمباشرة الحقوق وتحمل الالتزامات، إضافة إلى إمكانية تمثيلها أمام القضاء بواسطة مسيريها القانونيين (عبد الباقي، 2015). كما يترتب على ذلك حماية الغير المتعامل معها، حيث لا يسأل الشركاء – في بعض أنواع الشركات – إلا في حدود حصصهم (بن عيسى، 2018).

-بطلان الشركة التجارية وآثاره

يقصد ببطلان الشركة التجارية عدم قيامها قانونًا نتيجة تخلف أحد أركانها الجوهرية أو مخالفة القواعد القانونية الآمرة. ويترتب على البطلان زوال الشخصية المعنوية للشركة، مع مراعاة حماية حقوق الغير حسن النية، إذ قد تترتب آثار معينة رغم البطلان تحقيقًا لاستقرار المعاملات (الزرقاني، 2017) .لا تكتسب الشركة التجارية الشخصية المعنوية إلا بعد شهرها وقيدها في السجل التجاري، إذ يهدف الشهر إلى إعلام الغير بوجود الشركة وحماية الثقة في المعاملات التجارية (بن عيسى، 2018).

أصناف الشركات التجارية

يعتمد تصنيف الشركات التجارية على عدة معايير قانونية واقتصادية، من أهمها معيار الاعتبار الشخصي، وحجم رأس المال، ونطاق المسؤولية، وطبيعة الإدارة. ويسمح هذا التصنيف بتحديد النظام القانوني المطبق على كل شركة بدقة (السنهوري، 2006).

-أهمية التمييز بين أصناف الشركات التجارية

تتجلى أهمية التمييز بين أصناف الشركات التجارية في تحديد مسؤولية الشركاء، ونظام الإدارة، وقواعد الرقابة، وكذا في اختيار الشكل القانوني الأنسب للنشاط الاقتصادي المراد ممارسته.

يساهم هذا التمييز في تحقيق الأمن القانوني والاستقرار الاقتصادي (عبد الباقي, 2015؛ بن عيسى، 2018، .تجمع الشركات المختلطة بين خصائص شركات الأشخاص وشركات الأموال، ومن أبرزها الشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث تكون المسؤولية محدودة، مع احتفاظ الشركاء بدور فعّال في الإدارة (الزرقاني، 2017).

إدارة الشركات التجارية

تُعد الحوكمة إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يهدف إلى ضمان حسن تسيير الشركات التجارية وتحقيق التوازن بين مصالح الشركاء والمسيرين والغير. وقد برزت أهمية الحوكمة خاصة في شركات الأموال، لما لها من دور في تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية المستثمرين (بن عيسى، 2018).

-مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة

يقوم هذا المبدأ على التمييز بين مالكي رأس المال (الشركاء أو المساهمين) والمسيرين الذين يتولون الإدارة اليومية للشركة. ويهدف هذا الفصل إلى ضمان الكفاءة في التسيير ومنع تعارض المصالح، خاصة في الشركات الكبرى (السنهوري، 2006).

-أجهزة إدارة الشركات التجارية

تختلف أجهزة الإدارة باختلاف نوع الشركة، فقد تتمثل في مدير واحد أو مجلس إدارة أو مجلس مراقبة، إضافة إلى الجمعيات العامة. ويهدف هذا التعدد إلى توزيع الصلاحيات وضمان الرقابة المتبادلة بين الأجهزة (عبد الباقي، 2015).

-سلطات مسيري الشركات التجارية

يتمتع مسيرو الشركات بسلطات واسعة لتسيير شؤون الشركة وتمثيلها تجاه الغير، غير أن هذه السلطات تكون مقيدة بالقانون وبالنظام الأساسي للشركة، وذلك حمايةً لمصالح الشركاء والدائنين (الزرقاني، 2017).

-انتهاء مهام مسيري الشركات التجارية

تنتهي مهام مسيري الشركات بانقضاء المدة المحددة، أو بالعزل، أو بالاستقالة، أو بفقدان الأهلية القانونية، وقد ربط المشرّع بين انتهاء المهام والمسؤولية عن الأعمال السابقة ضمانًا لاستقرار المعاملات (عبد الباقي، 2015).

-مسؤولية مسيري الشركات التجارية

يتحمل المسيرون مسؤولية مدنية وجزائية عند الإخلال بواجباتهم القانونية أو التعاقدية، ويهدف ذلك إلى حماية الشركة والشركاء والغير من سوء التسيير أو التعسف في استعمال السلطة (بن عيسى، 2018).

-رقابة الشركاء والغير على إدارة الشركة

تُمارس الرقابة على إدارة الشركة بوسائل داخلية، كحق الاطلاع والمساءلة داخل الجمعيات العامة، ووسائل خارجية تمارسها الجهات القضائية والإدارية،وتعد هذه الرقابة ضمانة أساسية لحسن التسيير واحترام القانون (الزرقاني، 2017).

- **الحوكمة والتسيير في الشركات التجارية**

تُعد حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف داخل الشركة، وضمان الشفافية وحسن التسيير. وقد أصبح هذا المفهوم ذا أهمية متزايدة، خاصة في شركات الأموال، لما له من دور في تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية (بن عيسى، 2018).

-مسؤولية مسيري الشركات التجارية

يتحمل مسيرو الشركات التجارية مسؤولية قانونية عن الأعمال التي يقومون بها أثناء تسييرهم للشركة. وقد تكون هذه المسؤولية مدنية في حال الإضرار بمصالح الشركة أو الشركاء، أو جزائية في حال مخالفة القوانين والأنظمة، وذلك بهدف ضمان حسن الإدارة ومنع التعسف في استعمال السلطة (عبد الباقي، 2015).

-رقابة الشركاء والغير على إدارة الشركة

تخضع إدارة الشركة التجارية لرقابة داخلية يمارسها الشركاء أو الجمعيات العامة، ورقابة خارجية قد تمارسها جهات رسمية أو قضائية. وتهدف هذه الرقابة إلى حماية مصالح الشركاء والدائنين وضمان احترام القواعد القانونية والتنظيمية (الزرقاني، 2017) .تُدار الشركات المختلطة، كالشركة ذات المسؤولية المحدودة، بواسطة مدير أو أكثر، يتم تعيينهم من الشركاء أو من غيرهم، وفقًا لما ينص عليه عقد الشركة (الزرقاني، 2017).

***انقضاء الشركات التجارية**

-أسباب انقضاء الشركة التجارية

تنقضي الشركة التجارية لأسباب عامة، كتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله أو انقضاء مدتها، أو لأسباب خاصة كإفلاس الشركة أو هلاك رأس مالها. وقد نظم المشرّع هذه الأسباب حمايةً للمعاملات واستقرارًا للمراكز القانونية (السنهوري، 2006).

-تصفية الشركة التجارية

تُعد التصفية المرحلة التي تلي انقضاء الشركة، وتهدف إلى تسوية ديونها وتحويل موجوداتها إلى نقود وتوزيع المتبقي على الشركاء. وتتم التصفية وفق قواعد قانونية دقيقة تضمن حقوق الدائنين والشركاء (عبد الباقي، 2015).

-الآثار القانونية لانقضاء الشركة

يترتب على انقضاء الشركة زوال شخصيتها المعنوية بعد إتمام التصفية، غير أنها تبقى قائمة بالقدر اللازم لأعمال التصفية. ويهدف ذلك إلى تحقيق التوازن بين إنهاء الشركة وحماية الحقوق المكتسبة (بن عيسى، 2018).

يتضح من خلال هذا المحور أن التنظيم القانوني للشركات التجارية يشمل مختلف مراحل حياتها، من التكوين إلى الإدارة ثم الانقضاء، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي يوليها القانون للشركات باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني .يتضح من خلال هذا المحور أن الشركات التجارية تمثل دعامة أساسية للاقتصاد، إذ ينظم القانون مختلف مراحل تكوينها، ويحدد أصنافها، ويضع قواعد دقيقة لإدارتها، بما يضمن حماية الشركاء والمتعاملين معها، ويسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

المراجع

بن عيسى، م .(2018) .*القانون التجاري: النظرية العامة* .الجزائر: دار هومة.

السنهوري، ع. الر .(2006) .*الوسيط في شرح القانون التجاري* .القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الباقي، م .(2015) .*مبادئ القانون التجاري* .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الزرقاني، أ .(2017) .*الشركات التجارية: دراسة مقارنة* .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.